أبو ذَر الخُشَني (ت٦٠٤هـ) وآراؤه النحوية

أ.م.د. شكران حمد شلاكة

كلية التربية / جامعة القادسية

المقدّمة

الحمدَ لله على ما منح من أسباب البيان ، وفتح أبواب العلم والتبيان ، والصلاة والسلام على رسوله المنتخب محمد وآله الطيبين الطاهرين .

إنَّ دراسة آثار العلماء الأوائل دراسة متأنية ، والوقوف عليها وقفة صادقة ، لهما الأثر الكبير في الكشف عن البنية العقلية النحوية لهم ، ومرجعياتها الفكرية وطريقة تناولهم المباحث النحوية المختلفة .

ولتنوع الدراسات النحوية في التناول ، اخترتَ في هذا البحث الدراسة التي تهتم بأعلام النحو ، فكان العنوان : ((أَبو ذَر الخَشَني (ت٦٠٤هـ) وآراؤه النحوية))، ولهذا الاختيار أسباب منها :

كثرة النقول عن أبي ذر في كتب المتأخرين ، وشغفه بكتاب سيبويه شرحاً وتدريساً ، وتمكنه من النحو العربي ، زيادة على أنه أحد كبار النحاة في الاندلس .

واقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين :

القسم الاول : سيرته ، وتناولت فيه : اسمه ، وكنيته ، ولقبه ، وولادته ، وشيوخه ، وتلامذته ، ومنزلته العلمية ، وآثاره ، ووفاته .

والقسم الثاني : آراؤه النحوية : وقد حاولت جهدي أنَ أضمَّ ما تشابه منها تحت عنوان واحد ، فكانت على النحو الآتي :

١. الأفعال : وتناولت في هذه الفقرة رأيه في : لات ، وإِعمال الفعل الثاني في بابي التنازع ، والتنازع فيما اختلف مقتضاه .
٢. بنية الكلمة ودلالتها : وتطرقتَ فيها لرأيه في : ذا ، وعدم إضافة (كلا) للمضمر لدلالتها على التثنية بلفظها .
٣. ذهابه الى أن خبر (طَفقَ) اسم مفرد .
٤. (ما) مع أفعال المدح والذم .
٥. عود الضمير إذا تقدمه الموصول .

وقد تلا ذلك كله الخاتمة التي أوجزت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

ومن الجدير بالذكر أنَّ آراء أبي ذر الخُشَني لم تصلنا من خلال تصانيفه ، وإنَّما حفظتها المصادر الاخرى مثل : إرتشاف الضرب من لسان العرب ، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، وهمع الهوامع.

واعتذر للقارئ الكريم عما في هذا البحث من الخطأ ، والوهم ، فلم آلُ جهداً في تنقيحه وتهذيبه ، ولم أبخل عليه بوقت لتحسينه ، وتوضيحه ، ولم أدخر وسعاً في تتبع مسائله ، وإحكام منهجه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

القسم الأول : سيرته :

أ. اسمه :

هو مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله الجياني[١] ، هكذا سماه المؤرخون، ولكن البغدادي (ت١٠٩٣هـ) خلط بين الابن ووالده ، فقال : ((وأما مصعب الخشني، فهو محمد بن مسعود الخشني ...))[٢] .

ب. كنيته :

كنيته : أبو ذر ، وهي أشهر من اسمه ، ويكنى أيضاً بابن أبي الرُّكَب – جمع –ركْبة–[٣] ، وهذه الكنية غلبت على أبي ذر وعلى والده ، فصارت دالة على علمين من علماء الأندلس : ((...ويعرف كأبيه ، بابن أبي الرُّكَب ...))[٤]

ت. لقبه :

كان يلقب بالخُشَني ، وهذا اللقب يعود إلى نسبتين هما :

١. إنَّها جاءته من انتسابه إلى بطن من بطون قُضاعة ، قال الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) : ((... وخشين بن النَّمر في قُضاعة رهط أبي ثَعلبة الخُشني ومنهم ... مصعب بن محمد بن مسعود وأبوه ...))[٥].

٢. إنها نسبة تعود الى قرية في بلاد الاندلس ، قال البغدادي : ((والخَشَني ، بضمِّ الخاء وفتح الشين ... نسبة إلى خَشين كقريش : قرية بالأندلس ...))[٦].

ث. ولادته :

لم تحدد كتب التراجم سنة ولادة أبي ذر الخَشَني ، لكنها ذكرت أنه توفي وله سبعون سنة ومن ذلك ما قاله الذهبي (ت٧٤٨هـ) : ((... وتوفي بفاس وله سبعون سنة ...))[٧] وقال أيضاً : ((... توفي بفاس في شوال ، وله سبعون سنة ...))[٨].

إن هذه النصوص تدل على أنَّ ولادته كانت في العقد الثالث من القرن السادس .

ج. شيوخه :

تتلمذ أبو ذر الخشني على علماء كبار في عصره ، وساقتصر على ذكر المهم منهم ، وهم :

١. والده : محمد بن مسعود الخَشَني (ت٥٤٤هـ) قال ياقوت (ت٦٢٦هـ) عنه : (نحوي عظيم من مفاخر الأَندلس ، لُغويٌّ أديب شاعر ...))[٩]. نقل السيوطي (ت٩١١ هـ) أنَّه كان نحوياً ولغوياً ، وقد شرح كتاب

سيبويه ، وأخذ عنه ابنه مصعب بن محمد [١٠] ، ويظهر أنَّ أباه كان أكبر شيوخه وأكثرهم تأثيراً فيه ، إذْ شرح كتاب سيبويه وقرأه للناس كأبيه .

٢. ابن قُرقُول (ت٥٦٩هـ) :- إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم ، كان من أفاضل العلماء في الأندلس ، وصنَّف كتاب (مطالع الأنوار)[١١]. وقال البغدادي : (وروى – مصعب– عن ابن قُرقُول ...))[١٢].

٣. ابن بشكوال (ت٥٧٨هـ) : وهو خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال ، له التصانيف الحسان منها (كتاب الصلة) ، و(الغوامض والمبهمات)[١٣]. قال البغدادي : ((وروى عن ابن قُرقول وابن بشكوال ...))[١٤] .

٤. محمد بن أحمد بن طاهر (الخدب) (ت٥٨٠ هـ) : كان يرحل إليه في طلب العلم ، وصاحب اختيارات ، وآراء ، قال السيوطي : ((... أجل من أخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني ...)) [١٥].

٥. عبد الحق الاشبيلي : قال البغدادي : (وروى عن ابن قُرقول ، وابن بشكوال ، وعبد الحق الاشبيلي ...)) [١٦].

٦. أبو عبد الله النميري بن عبدالرحمن (ت ٥٤١ هـ) . [١٧].

٧. أبو الحسن بن حنين.ويعرف بابن حنين الطليطلي القرطبي (ت ٥٦٩ هـ) : (وسمع منه ابو ذر الخشني بفاس ...) [١٨] .

ح. تلامذته :

نقل الذهبي عن ابن الأبار عبارة تدل على أنَّ لابي ذر الخشني عدداً من تلاميذ ، قال : ((قال ابن الأبار : أخذ عنه جلّة شيوخنا ...))[١٩] ، وسأقف على المهم منهم ، وهم :-

١. أحمد بن عبد المؤمن الشَّريشي (ت٦١٩هـ) :-

كان مبرزاً في النحو ، بليغاً فاضلاً ، شارح المقامات [٢٠] ، قال السيوطي : ((...وروى –الشريشي– عن أبي الحسن نجبة ، ومصعب بن أبي الرُّكب...))[٢١].

وقال الزَّبيدي (ت١٢٠٥ هـ) عن أبي ذر : ((وهو شيخ أبي العباس أحمد بن عبد المؤمن الشَّريشي شارح المقامات))[٢٢].

٢. عبد الرحمن بن علي بن عبد العزيز بن محمد بن مسعود (ت٥٨٦هـ) :-

ويظهر أنه من ذرية ابن أبي الرُّكب ، قال الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) : ((وهو – مصعب الخشني – شيخ أبي العباس أحمد بن عبد المؤمن ... والقاضي المرتضى أبو المجد عبد الرحمن بن علي بن عبد العزيز بن محمد بن مسعود عرف كجده بابن أبي ركب...))[٢٣].

خ. منزلته العلمية :

كان أبو ذر يلقب بالأستاذ [٢٤] ، ولا يلقب أحد ببلاد الأندلس بهذا اللقب إلا النحوي الأديب [٢٥].

قال الذهبي : ((مصعب بن محمد ... وكان إماماً مبرزاً في العربية وضروبها، أقرأها عامة حياته ، ورحل الناس إليه فيها ...))[٢٦].

وقال أيضاً : ((... صاحب التصانيف وحامل لواء العربية بالأندلس ... وبعدَ صيته وسارت الركبان بتصانيفه ...))[٢٧].

وقال السيوطي : ((النحوي ابن النحوي . قال في المغرب : كان من عظماء نحاة الأندلس))[٢٨].

وقال البغدادي : ((كان أحد الأئمة المتقنين ، وأحد المعتمدين في الفقه والادب ، إماماً في العربية ...))[٢٩].

وقال الزركلي (ت١٣٩٦هـ) : ((... من العلماء بالحديث والسير والنحو...))[٣٠].

يظهر أنَّ ثقافته كانت متنوعة بين علوم اللسان العربي ، وعلوم الشريعة ، فكان لغوياً ومحدثاً ، وله دراية بالتاريخ والسير .

فضلاً عن توليه القضاء ، والخطابة[٣١] .

د. آثاره :

ترك أبو ذر الخَشَني مجموعة من التصانيف ، تمثل عنايته بوجوه الثقافة المتنوعة في عصره ، وهذه الآثار معظمها لم تصلنا ، وهي :-

١. شرح كتاب سيبويه : قال الذهبي : ((... ومصنف في شرح سيبويه ...))[٣٢] ، وذُكر أنَّ والده شرح كتاب سيبويه ، وانه كان مشهوراً : ((... ومصعب بن محمد ابن مسعود وأبوه الشارح للكتاب ...))[٣٣]، وقال السيوطي عن أبي مصعب – محمد بن مسعود- : ((... وشرح كتاب سيبويه ، وأقرأ ببلده ...))[٣٤] .
٢. شرح غريب السيرة النبوية (رواية ابن هشام) ، وقد نشر هذا الأثر بتصحيح المستشرق : بولس برونله ، عام ١٣٢٩هـ [٣٥].وقد نشر بعنوان (الاملاء المختصر في شرح غريب السير) ، بتحقيق د. عبدالكريم خليفة ، دار البشير ، الاردن .
٣. شرح الإيضاح [٣٦].
٤. شرح الجمل [٣٧].

ويبدو أنَّ أبا ذر كان شغوفاً بشرح الكتب ، وبيان غريبها .

ذ. وفاته :

اجمعت كتب التراجم على أنَّ وفاته كانت في سنة أربع وستمائة .

إذ ذكره الذهبي ضمن وفيات هذه السنة [٣٨] ، وقال ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) : ((سنة اربع وستمائه وفيها : أبو ذر الخشني ... توفي بفاس وله سبعون سنة))[٣٩].

وأيد يوسف إليان سركيس ، والزركلي هذه السنة في وفاته [٤٠].

القسم الثاني : آراؤه النحوية :

تنوعت الآراء النحوية لأبي ذر الخشني ، وتوزعت على أبواب النحو المختلفة، ويمكن تقسيمها على النحو الآتي :

أ. الأفعال :

ويشمل آراءه ومقولاته في باب الأفعال ، وهي :

١. ذهابه إلى أن (لات) فعل ماضٍ :

ذهب معظم النحاة إلى أنَّ (لات) أداة مركبة من (لا) زيدت عليها التاء ، والى هذا أشار الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) بقوله : ((... ولولا أنَّ (لات) كتب في القرآن بالتاء لكان الوقف عليها بالهاء ، لأنَّها هاء التأنيث أُنِّثت بها (لا) ...))[٤١].

ويرى الفراء (ت٢٠٧ هـ) أنَّ التاء ليست زائدة ؛ لأنه يقف عليها بالتاء ، قال : ((... أقف على (لات) بالتاء ...))[٤٢].

وذهب أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) إلى أنَّها (لا) زيدت عليها التاء ، قال : ((...فنادوا ولات حين مناصٍ))[٤٣] إنَّما هي (ولا) وبعض العرب تزيد فيها الهاء فتقول : (لاه) فتزيد فيها هاء الوقف فإذا اتصلت صارت تاء ...)) [٤٤].

واُختلف في نسبة الرأي الذي مفاده : أنَّ التاء في (لات) متصلة بحاء (تحين)، بين أبي عبيدة ، وأبي عبيد (ت٢٢٣هـ) [٤٥] ، وحجتهما : أنَّ المعروف في كلام العرب (لا) وليس (لات) ، وأنَّ (حين) و (تحين) لغتان .

و(لات) عند النحاس (ت٣٣٨هـ) فرع (لا) و(لا) فرع (ليس) ، و (ليس) فرع (ضرب) ، فهي في المرتبة الرابعة من الفرعية [٤٦].

وأيد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) رأي الخليل ، فرأى أنَّها (لا) زيدت عليها تاء التأنيث حملاً لها على : ربَّ ، وثُمَّ [٤٧].

وهو اعتقاد الباقولي (ت٥٤٣هـ) أيضاً [٤٨].

ورجح الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) الوقف عليها بالتاء ؛ لسبب دخولها على غير المعرب في الفعل ، ونظيرها : ذهبت ، وفي الحروف : ثمت [٤٩] .

أما ابن هشام (ت٧٦١هـ) فقد صرح أنَّ أباذر الخشني يرى أنَّ (لات) كلمة واحدة –غير مركبة– ، وهي فعل ماضٍ ، قال : ((اختلف فيها في أمرين :

١. أحدهما : في حقيقتها ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب : أحدها : أنَّها كلمة واحدة فعل ماضٍ ، ثمَّ اختلف هؤلاء على قولين : أحدهما : أنَّها في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى (لاَ يَلِتْكُم مِن أَعمالِكُم شَيْئاً)[٥٠] ،

فإنَّه يقال : لاتَ يَليتُ ، كما قال : أَلَتَ يَألِتِ ، وقد قُرِئ بهما ، ثمَّ استعملت للنفي كما أنَّ قلَّ كذلك قاله أبو ذر الخشني ، والثاني : أَنَّ أصلها : لَيِس بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء))[٥١].

يظهر من هذا النص أنَّه ليس أصل (لات) استعمالها في النفي ، وإنَّما معناها النقص، ثمَّ استعملت للنفي حملاً على نظيرتها في المعنى (قلَّ) ، وأراد بقوله : ((... وقد قرئ بهما ...)) ، أي : بـ (يلت) ، و بـ(يألِيت) في قوله تعالى : (لا يَلِتْكم)[٥٢].

ويبدو – بحدود استقرائي – أنَّ هذا الرأي – الذي يعدّها فعلاً ماضياً – لم يظهر في المدونة النحوية إلا في نهاية القرن السادس الهجري ، وقد انفرد به أبو ذر الخشني.

أما الرأي الثاني – من أنَّ أصلها ليس – فهو لابن أبي الربيع (ت٦٦٤هـ)[٥٣]، وهو مردود بأمرين هما : أنَّ فيه جمعاً بين إعلالين – أقصد الإعلال بمعناه العام – وأنَّ قلب السين تاء من الشاذ [٥٤].

٢. إعمال الفعل الثاني في باب التنازع :-

إذا أُعمِلَ الفعل الثاني في باب التنازع ، فالفعل الأول يطلب مرفوعاً ، أو منصوباً .

وقد أجاز النحاة في الضربين الأخيرين عدم الإضمار في الأول [٥٥] نحو : ضربت وضربني زيدٌ ، ومررت ومرَّ بي زيدٌ .

واختلفوا في حالة إذا طلب الفعل الأول مرفوعاً على مذاهب تنحصر – في الغالب – في الإضمار أو عدمه وهي :

أ. إنَّه يضمر في الفعل فاعلاً مطابقاً للاسم المتنازع عليه في الإفراد والتثنية والجمع[٥٦] . قال سيبويه (ت١٨٠هـ) : ((وكذلك تقول : ضربوني وضربت قومك إذا أَعملت الآخر فلابدَّ في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل . وإنَّما قلت : ضربت وضربني قومك فلم تجعل في الأول الهاء والميم؛ لأنَّ الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل .))[٥٧].

أراد بقوله : ((... فلم تجعل في الأول الهاء والميم ...)) إفراد الفعل ، وإن جاء الثاني مجموعاً ، وإنَّ الواو التي في الفعل (ضربوني) تحتمل أمرين هما : أن تكون علامة للجمع ، و (قوم) الفاعل ، وعلى هذا تكون على لغة (أكلوني البراغيث) ، أو أن يكون الواو ضميراً ، و (قوم) بدلاً منه ، وعلى هذين الوجهين يجوز الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير [٥٨].

وقال ركن الدين (ت٧١٥ هـ) : ((فإن اقتضى الفاعل ، أضمرت الفاعل في الأول موافقاً للظاهر ، أي : إن كان الفاعل الظاهر مفرداً أضمرته مفرداً ، وإن كان مثنى أضمرته مثنى ، وإن كان مجموعاً أضمرته مجموعاً ، وإن كان مؤنثاً أضمرته مؤنثاً ، ولا يجوز حذفه))[٥٩].

يتضح من ذلك أنَّ قوام هذا الرأي هو عدم حذف الفاعل ؛ لأنَّ الضمير المضمر في الأول ينوب مناب الظاهر [٦٠] ، فنقول في الإضمار : ضربني وضربتْ زيداً ، وضرباني وضربتْ الزيدينِ ، وضربوني وضربتْ الزيدين

ب. نسب إلى الكسائي (ت١٨٩هـ) أنه يذهب إلى حذف الفاعل من الفعل الأول : ((...عند الكسائي بالحذف كقولك : ضربني وضربتْ قومك ، وربما استدلَّ بقول الشاعر :

تعفّق بالأَرطَى لَها ، وأَرادها رِجالٌ فبَذَّتْ نبلَهم وكَلِيبُ .))[٦١] .

وقال الرضي (ت٦٨٨هـ) : ((والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر ...))[٦٢].

ويبدو أنَّ الكسائي يرى أنَّ الحذف أيسر من الإضمار قبل الذكر .

والفرق بين الإضمار والحذف يظهر في التثنية والجمع ، ويكون القول في الإضمار : ضرباني وضربتْ الزيدينِ ، وضربوني وضربتْ الزيدين ، أما في الحذف فيتحد الفعل الأول في الصيغة ويكون على : ضربني وضربتْ الزيدينِ ، وضربني وضربتْ الزيدين[٦٣] .

وقد ردَّ هذا الرأي من جهتين :-

الأولى : تتعلق بحذف الفاعل ، إذ إنَّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ؛ لأنَّ في الإضمار ما يفسر هذا الفاعل وقد جا ء بعده ، وإن لم يرد لمحض التفسير[٦٤].

والاخرى : تتعلق بماهية الفاعل ، إذْ يعدُّ الفاعل مما يتوقف عليه الفعل ، وهو مهم في الذكر فإنَّ ورود العبارة من دونه كالعرض بلا محل[٦٥]- على حد قول النحاة-

ويظهر أنَّ الذي رجح الإضمار على الحذف وجود المفسر ويتمثل بالاسم المتأخر .

ت. نسب إلى الفراء أكثر من رأي في هذه المسألة ، وقوام رأيه يعتمد على المعمول، ويمكن تقسيمه على الآتي :

١. اتحاد المعمول : إذا اتحد الفعلان في طلب المعمول جاز إعمال الفعلين فيه، قال الرضي : ((... والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أنَّ الثاني إن طلب أيضاً للفاعلية نحو : ضرب وأَكْرم زيدٌ جاز أن تعمل العاملين في المتنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين ...))[٦٦].

٢. اختلاف العاملين في المطلوب : وللفراء رأيان في هذا هما :

أ. عدم جواز إعمال الفعل الثاني إذا طلب الفعل الأول مرفوعاً ، وقد نقل الرضي عن ابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ) : أنَّ : ((الفراء منع هذه المسألة أي إعمال الثاني إذا طلب الأولُ للفاعلية ، وقال إنَّه يوجب إعمال الأول في مثل هذا...))[٦٧].

وقال أبو حيان (ت٧٤٥ هـ) : ((المذهب الثالث : أنَّ مثل هذا التركيب باطلٌ ؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ، أو إلى الحذف للفاعل ، وهو مذهب الفراء ، ويجب على مذهبه إعمال الأول في هذه المسألة ...))[٦٨].

ب. إضمار معمول الأول متأخراً :-

ونقل ابن مالك (ت٦٧١ هـ) أن : ((... تصحيحه عند الفراء بتأخير الضمير منفصلاً كقولك : ضربني وضربت قومك هم ...))[٦٩] ، وقال الاشموني (ت٩٢٩هـ) : ((وقال الفراء : إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ، ولا إضمار... وإن اختلفا أضمرته مؤخراً ، نحو : ضربني وضربت زيداً هو ...))[٧٠].

ذهب أبو ذر الخشني إلى أنّه إذا أدى إعمال الفعل الثاني إلى إضمار أو حذف في الفعل الأول ، فـ العمل يكون للفعل الأول ، وإذا لم يؤد إلى هذا فالعمل للفعل الثاني ، قال أبو حيان : ((وذهب أبو ذر مصعب بن أبي بكر ، فيما أدى إلى الإضمار أو الحذف ، إلى اختيار إعمال الأول دون إعمال الثاني ...))[٧١].

وقال أيضاً: ((وفصل أبو ذر الخشني فقال : إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول فيختار إعمال الأول وإلا فيختار إعمال الثاني ...))[٧٢].

وقال المرادي (ت٧٤٩ هـ) : ((... وفصل أبو ذر الخشني فقال : إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول فيختار إعمال الأول ، وإلّا فيختار إعمال الثاني ...))[٧٣].

يظهر أنَّ رأي أبي ذر يتّسم بالتفصيل ، وعدم الإجمال ، فهو يوافق الكوفيين في إعمال الفعل ، ولا يجوز عنده الإضمار قبل الذكر [٧٤] ، فلا يجوز عنده قولهم : ضربني وضربت زيداً ، والجائز ضربني وضربت زيد .

وهو يوافق البصريين في إعمال الفعل الثاني ، بشرط عدم الإضمار في الفعل الأول نحو : ضربني هو وضربت زيداً .

و يخالف الفراء بجواز إعمال الفعل الأول إذا طلب الأول الفاعلية .

٣. التنازع فيما اختلف مقتضاه :

مذهب سيبويه أنَّ إعمال الفعل الثاني في قول آمرئ القيس :

فَلَو أَنَّ ما أَسعى لأَدنى معيشَة كَفَاني وَلَم أَطْلُبْ قَليلٌ منَ المَال[٧٥].

يؤدي إلى فساد المعنى ، قال : ((فإنّما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنّما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى))[٧٦].

أراد أنَّ المعنى اقتضى إعمال الفعل الأول (كفاني) في (القليل) والمعنى : كفاني قليلٌ ولم أطلب الملك ، ولو أعمل الفعل الثاني ، ونصب به (القليل) لفسد المعنى [٧٧].

ولم يبتعد المبرد (ت٢٨٥ هـ) عن هذا الوجه إذ قال : ((... فجعل القليل كافياً لو طلبه أو سعى له ، وإنمَّا المطلوب في الحقيقة الملك ، وعليه معنى الشعر))[٧٨].

وفي ضوء هذا لا شاهد في البيت على التنازع .

وجاءت عبارة السيرافي (ت٣٦٨ هـ) أكثر وضوحاً ، قال : ((ولو نصب بأطلب لاستحال المعنى ، وذلك أنَّ قوله : (فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة) ، يوجب أنّه لم يسع لها ؛ ألا ترى أنك تقول : لو لَقيتَ زيداً ، لوجب أنك لم تلقه ، فإذا قلت : (لو لَقيتَ زيداً ... لم يقصر) يوجب أنّك تلقه ، وأنّه قد

قصَّر بسبب أنك لم تلقه . فاذا كان المعنى كذلك ، وجب متى نصبنا (قليلاً) بـ(أطلب) أن يكون معناه : لو سعيت لمعيشة دنيئة لم أطلب قليلاً من المال ، فنفيت أنك سعيت لمعيشة دنيئة ، وأوجبت أنك طلبت قليلاً من المال. لأنك نفيت أنك لم تطلب قليلاً من المال؛ لأنَّ جواب (لو) منفي ، كما أنَّ الفعل بعدها منفي ، وذلك متناقض))[٧٩].

وفساد المعنى جاء من اجتماع النقيضين المبنيين على استعمال (لو) ؛ لأنها تدلّ على امتناع جزائها لامتناع شرطها ، فإن كانا في الايجاب وجب نفيهما ، وان كانا منفيين وجب ثبوتهما[٨٠]. وان كان أحدهما مثبتاً والاخر منفياً ، وجب نفي المثبت وثبوت المنفي ؛ لأنَّ نفي النفي إثبات ، فقوله : (ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة) ، فيه امتناع السعي لأَدْنى معيشة ، وقوله : (ولم أطلب قليلٌ) فيه إثبات لطلب القليل ، ويلزم من امتناع السعي لأدنى معيشة إلّا يكون طالباً للقليل من المال، فدلَّ هذا على أنَّ (لم أطلب) غير متوجه إلى (قليل) ، بل مفعوله مقدر وهو (الملك) ، فكأنَّه قال : كفاني قليل من المال ، ولم أطلب ، فيكون الأول منفياً – كفاية القليل – ، والآخر : مثبتاً – طلب الملك –[٨١] ، ويعضد هذا قوله في البيت الذي يليه :

ولكنَّما أَسْعَى لمجد مؤثَّل وقد يدرك المجد المؤثَّل أَمْثَالي

وبيت امرئ القيس هذا ، هو أحد الأدلة النقلية عند الكوفيين على إعمال الفعل الأول في (قليل) ، ويدخل عندهم في باب التنازع[٨٢].

وأيد أبو علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ) رأي الكوفيين بقوله : ((يحتمل أن يكون الواو واو الحال ، وحينئذ لا يلزم انتفاء عدم طلب قليل من المال ؛ لأنَّ جواب (لو) حينئذ هو : (كفاني ... قليل من المال) ، وقوله : (ولم أطلب) حال ، ومعناه : ولو أنَّ ما أسعى لأَدْنى معيشة ، كفاني قليلٌ من المال حال كوني غير طالبٍ له...))[٨٣].

وقد ردَّ الرضي هذا الرأي محتجاً بأنَّ واو العطف أكثر من واو الحال ، والاستشهاد يحمل على الراجح لا على المرجوح [٨٤].

وأما أبو ذر الخشني ، فيذهب إلى إعمال الفعل الثاني ، وأنَّه لا عطف فيه على جواب (لو) ، بل أنَّ الواو للاستئناف ، وهو من باب عطف جملة على أخرى : قال أبو حيان : ((وذهب الاستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني ، والاستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن ملكون ... إلى أنَّه من الإعمال قالوا : لا يكون (ولَم أَطْلُب) معطوفاً على جواب (لَو) ، وهو (كفاني) بل يكون على استئناف الجملة ، أي : وأنا لَم أَطْلُب قليلاً من المال ، وتكون معطوفة على الجملة المنعقدة من لو وجوابها))[٨٥].

ويبدو أنَّ الذي حدا بأبي ذر إلى عدّ الواو غير عاطفة لتفادي تناقض المعنى وعدّها استئنافية لكي لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها .

٢. بنية الكلمة ودلالتها :-

أ. ذا ثنائية الوضع :-

اختلف النحويون في أصل ألف اسم الاشارة (ذا) على مذاهب هي :

١. ذهب الكوفيون إلى أنَّ (ذا) وضعت في الأصل على حرف واحد ، وزيد عليها لتكثير حروف الكلمة قال الأنباري (ت٥٧٧ هـ) : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم في (ذا ، والذي) الذال وحدها ، وما زيد عليها تكثير لهما ...))[٨٦].

ونسب أبو حيان هذا الرأي الى السهيلي (ت٥٨١هـ) ، قال : ((ذا إشارة لمفرد مذكر قريب وألفه عند الكوفيين زائدة ووافقهم السهيلي ...))[٨٧] وبمثل هذا قال المرادي [٨٨].

وعماد رأي الكوفيين أن (ذا) على حرف واحد وضعاً ، فتكون ألفها زائدة ، واحتجوا بسقوطها في : ذَانِ [٨٩] ، والحقيقة أنَّها سقطت لالتقاء [٩٠] الساكنين ، وليس لزيادتها .

٢. يرى البصريون أنَّ (ذا) ثلاثية الوضع ، واختلفوا في ألفها بعد اتفاقهم على أنها منقلبة عن أصل ، فمذهب الأخفش (ت٢١٥ هـ) أنها على مثال : حي ، فيكون أصلها : ذَي ، حذفت الياء الثانية ، فصارت : ذَي ، ثُمَّ أُبدلت الياء ألفاً فصارت: ذا [٩١] ، وهو ما نقله الرضي عن الاخفش قال : ((... هو من مضاعف الياء لأنَّ سيبويه حكى فيه الإمالة ، وليس في كلامهم تركيب : حيوت، فلامه أيضاً ياء ، وأصله : ذَيِي ... وإنما حذفت اللام اعتباطاً أولاً ... ثمَّ قلبت العين ألفاً ...))[٩٢] .

وذهب قسم منهم إلى أنَّ أصلها (ذَوي) من باب (طَوِي) فلامها ياء ، فحذفت اللام، وقلبت الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت (ذا) ، قال ابن يعيش (ت٦٤٣ هـ) : ((وذهب قوم إلى أنها من الواو قالوا : لأنَّ باب شويت ولَويت أكثر من باب حييت وعييت ، والأول أقيس لمجيء الإمالة فيها .))[٩٣].

٣. ذكر السيرافي أنَّ (ذا) ثنائية ، قال : ((... وإنَّما ذلك لأنَّ (ذا) على حرفين فلما صغروا احتاجوا إلى حرف ثالث فأتوا بياء اخرى لتمام حروف المصغر...))[٩٤].

وردَّ رأي الكوفيين ، قائلا : ((وقال الكوفيون : إنَّ الياء في الذي والألف في (ذا) وما جرى مجراهما من المبهمات ، دخلت تكثيراً للاسم وأنهم حذفوها في التثنية ، لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير ، وهذا غلط ؛ لأنهم قد صغروها ؛ لأنهم قالوا : ذَيَّا والذَيَّا ، و لايجوز أن يصغر على أنَّه اسم إلابرد الذاهب منه إليه))[٩٥].

فالألف عند السيرافي ليست للتكثير ، بل هي جزء من بنية الكلمة ردت إليها في التصغير .

وتابع أبو ذر الخشني السيرافي على رأيه ، قال السيوطي فيما نقله عن أبي حيان : ((قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ (ذا) ثنائية الوضع نحو (ما) وأنَّ الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء ، إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدعوى . قال : ثمَّ رأيت هذا المذهب للسيرافي والخشني ، ونقله عن قوم))[٩٦].

والذي حمل السيرافي والخشني على جعلها ثنائية ، أنَّ (ذا) عندهما من المبنيات ، فألفها أصلية كألف (ما) و (لدا) وغيرهما .

وهذا الرأي تلقاه العلماء بالقبول ، قال ابن يعيش : ((... لو ذهب ذاهب إلى أن ذا ثنائية وليس له أصل في الثلاثية نحو : من وكم في المبهمة وأنَّ ألفه أصل كالألف في (لدا) و (إذا) لم أر به بأساً لعدم اشتقاقه ، وبعده عن التصرف...))[٩٧].

وقال ناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ) : ((قلت : وهذا الذي قاله السيرافي هو الظاهر ؛ لأن ذا كلمة مبنية ، وحكم المبنيات حكم الحروف بالنسبة إلى أصالة ألفاتها على ما عرف في التعريف))[٩٨].

ب. عدم إضافة (كلا) للمضمر لدلالتها على التثنية لفظاً :-

(كلا) و (كلتا) اسمان يلزمان الإضافة ، واضافتهما على ضربين هما : الإضافة إلى المضمر ، ويجريان مجرى المثنى في الإعراب ، والإضافة إلى الظاهر ويلزمان حالة واحدة – الألف-.

وقد نصَّ سيبويه على إضافة (كلا) وأنها لا تفرد ، قائلا : ((...وإنمَّا شبهوا كلاَ في الإضافة بعلى لكثرتهما في كلامهم ، ولأنَّهما لا يخلوان من الإضافة ... ولا تُفرد كلاَ ، إنَّما تكون للمثنى أبَداً ...))[٩٩].

ويظهر أنَّ حمل (كلا) على (على) من جهتين هما :- كثرة الاستعمال ، والإضافة ، والثاني اولى من الاول لكثرة الاضافة .

وذهب الفراء إلى أنَّ (كلا) و (كلتا) اسم مثنى لفظاً ومعنى ، وأصلها (كلّ) ، حُذف أحد الحرفين المضعفين ، وزيدت ألف التثنية إليه : ((وقال الفراء الألف في كلا وكلتا للتثنية ، وتعلّق ببيتَ أنشده لا يعرف قائله ... وهو قوله :

في كلْتَ رِجْلَيها سُلامى واحدَه كلْتَاهما مَقرونةٌ بزائدَه))[١٠٠]

وقد ينسب هذا الرأي إلى الكوفيين عامَة [١٠١] .

ولم يخرج المبرد في رأيه عن البصريين في أنَّ لفظها مفرد وفيها معنى التثنية[١٠٢]وقد ردَّ السيرافي احتجاج الفراء بقول الشاعر (في كلْت رِجْلَيها ...)) قال : ((وهذا غلط من المحتج به لأنَّه أضافه إلى رجليها وهما اثنتان فان كانت كلتا مثناة وهي مضافة إلى اثنين فالواحدة مضافة إلى واحدة فكان ينبغي أن يقال في كلت رجلها ...))[١٠٣].

أراد عدم تحقق المطابقة بين المضاف والمضاف إليه من جهة الافراد والتثنية، فهي عنده إما ان تكون مثناة فالشاهد على هذا يكون صحيحاً ، وإما أن تكون مفردة فالصواب فيه : كلت رجلها .

ويبدو لي أنَّ السبب في عدّ (كلا) مفرد في اللفظ هو حملها على (علَى) ، فضلاً على تأويلها بالمفرد ، قال الجرجاني (ت٤٧١ هـ) في بيان علّة حملها على اللفظ أكثر من حملها على المعنى : ((... والسبب فيه أنَّه مع كونه مثنى المعنى ، يضرب في الإفراد من وجه وهو أنَّه بمنزلة قولنا : كلٌ واحد منهما .))[١٠٤].

واستدلَّ الأنباري على أنَّ الألف في (كلا) ليست للتثنية بأنَّها تجوز إمالتها ، وقد وردت في القراءات[١٠٥] ، ولو كانت للتثنية لما جاز إمالتها ، وأنها لو كانت للتثنية لانقلبت ياء في حالتي النصب والجر عند إضافتها إلى الظاهر ؛ لأنَّ الظاهر هو الاصل [١٠٦].

ونقل أبو ذر الخشني لغة لبعض العرب ترى عدم إضافة (كلا) الى المضمر ، وأنها تفيد التثنية بلفظها : ((... وقال أبو بكر بن طاهر ، وتلميذه ابن خروف ، وأبو ذر لغة قوم يجعلون (كلا) مثنى ولا يقولون : كلاهما قام .))[١٠٧].

والناظر في هذا النص يلحظ الأمور الآتية :-

١. إنَّ النقل قد ورد فيما هو أسبق زمناً من أبي ذر الخشني .
٢. إنَّ عدم إضافتها إلى المضمر يعني أنَّها ليست مفردة في اللفظ ، فاستغنت بنفسها للدلالة على التثنية .
٣. ويبدو أنَّ هذه الحالة حملت على حالة الإضافة إلى الظاهر ؛ فلزمت حالةً واحدة .

٣. خبر (طَفِقَ) اسم مفرد :-

ذكر النحاة أنَّ خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلاً مضارعاً – في الغالب– وندر أن يكون اسماً مفرداً قال سيبويه في هذا الموضوع : ((... ولا يستعملون المصدر هنا كما لم يستعلموا الاسم الذي الفعل في موضعه ... ولا يقولون : عسيت الفعل ، ولا عسيت للفعل . وتقول : عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلوا ، وعسى أن يفعلا وعسى محمولة عليها أن ، كما تقول : دنا أن يفعلوا ...))[١٠٨]

وقوله : ((دنا أن يفعلوا)) ، هو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب .

وحمل المسألة على الاستغناء ، قال : ((واعلم أنَّهم لم يستعملوا عسى فعلُك، استغنوا بأَن تَفْعل عن ذلك ... كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فترك هذا لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء .))[١٠٩].

وذهب الأخفش في قوله تعالى : ((فَطَفِقَ مَسْحاً))[١١٠] إلى أنَّ الخبر محذوف تقديره : يمسح مسحاً [١١١].

ويرى المبرد أنَّ علّة عدم مجيء الخبر اسماً أو مصدراً راجعة الى عدم اقترانهما بزمن معين – المستقبل – ، قال : ((... ولا تقل : عسيت القيام ، وإنمَّا ذلك لأنَّ القيام مصدر ، لا دليل فيه يخصُّ وقتاً من وقت ، و (أَن أَقوم) مصدر لقيام لم يقع ، فمن ثَمَّ لم يقع القيام بعدها ، ووقع المستقبل))[١١٢].

ولم يبتعد الأزهري (ت٣٧٠ هـ) عن هذا قال : ((وقال أبو الهيثم : طَفِقَ وعَلِقَ، وجَعَلَ وكاد ، وكَرَبَ... يطلُبن الفعل المستقبل خاصة كقولك : كاد زيد يقول ذاك ... ومنه قوله جلَّ وعزَّ : ((فَطَفِقَ مَسْحاً) أراد : طَفِقَ يمسح مسحاً ...))[١١٣].

وقال المجاشعي (ت٤٧٩ هـ) : ((ويقال : طَفِقَ يفعل كذا وكذا ...))[١١٤].

يتضح من هذا العرض أنَّ النحاة والمفسرين أولوا الاية المباركة على حذف الخبر (يمسح) الذي يفسره المذكور (مَسْحاً) ؛ الذي دفعهم إلى هذا عدم صحة وقوع الاسم خبراً لـ(طَفِقَ) .

وذهب أبو ذر الخشني إلى أنَّه يجوز وقوع الاسم المفرد خبراً لـ(طَفِقَ) تنبيها على الأصل في الخبر ، وقد وصف هذا الرأي بأنه الاحسن . قال السيوطي : ((... والأحسن كما قاله مصعب الخشني : أنَّه مما ورد فيه الخبر اسماً مفرداً تنبيهاً على الأصل كما تقدم في : صائماً ، وآبياً ...))[١١٥].

ولي على هذا الرأي ملاحظ هي :-

١. أنَّ (مسحاً) خبر للفعل (طَفِق) ، وهو تنبيه على أنَّ الأصل في الخبر الإفراد : ((وهذا تنبيه على الأصل ، لئلا يجهل))[١١٦].

٢. أنَّ ورود الخبر اسماً مفرداً جاء مع الأفعال المشهورة من هذا الباب وهما : عسى ، وكاد ، قال الشاعر :

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائِماً لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صائِماً [١١٧]

- وقال الاخر :-

فَأُبْتَ إلى فَهمٍ وما كِدْتُ آئِباً وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وهي تَصْفِرُ [١١٨]

قال البغدادي عن الشاهد هذا : ((على أنَّ أَصل خبر كاد الاسمَ المفرد كما في البيتَ .))[١١٩].

٣. أنَّ ما حملت عليه أفعال المقاربة في العمل لا يمنع أن يكون خبرها مفرداً . قال ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) : ((... وكل هذه الأفعال مستوية في اللحاق بكان في رفع الاسم ونصب الخبر ...))[١٢٠].

٤. أنَّ عدم التأويل أَولى من التأويل .

٤. (ما) مع أفعال المدح والذم :

تلحق (ما) بعد (نعم) و (بئس) للدلالة على الاستغراق ، واختلف العلماء فيها على آراء ، يمكن تقسيمها على النحو الاتي :

أ. إنَّ (ما) لها محل من الإعراب :-

وقد اختلف العلماء في هذا المحل بين الرفع والنصب ، وهم في ذلك على وجهين:

الاول : إنَّ (ما) نكرة مبنية على السكون في محل رفع فاعل ، وهو مذهب سيبويه الذي ذهب إلى أنَّ موضعها الرفع على أنَّها فاعل لأفعال المدح والذم ، وهي معرفة تامة ، والتقدير : بئس الشيء ، أو نعم الشيء[١٢١] .

وذهب الكسائي إلى أن (ما) مصدرية فتكون مع حيزها في محل رفع : ((قال الكسائي : (ما) و(اشتروا) [١٢٢] اسم واحد قائم بنفسه في موضع رفع))[١٢٣].

الاخر :إنَّها في محلِّ نصب على التمييز :

ذهب الأخفش الأوسط إلى أنَّ (ما) في قوله تعالى : ((بِئْسَمَا اشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ)) نكرة تامة بمعنى شيء ، في محلِّ نصب على التمييز ، وفاعل (بئس) مضمر[١٢٤] .

وقال الزجاج (ت٣١١ هـ) : ((... وكذلك كانت (ما) في نعم بغير صلة ؛ لأنَّ الصلة توضح وتخصص : والقصد في نعم أن يليها اسم منكور أو جنس ، فقوله: ((بئسما اشتروا به أنفسهم)) بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم .))[١٢٥].

أراد أنَّه لا يجوز مجيء (ما) موصولة ؛ لأنَّ ما بعد أفعال المدح والذم لا يكون إلا مبهماً أو جنساً عاماً ، وهذا يعني أنَّها لا تكون فاعلاً لـ(نعم) و (بئس) .

ويرى أبو علي الفارسي أنَّ (ما) في قوله تعالى : ((إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ))[١٢٦]نصبت على التمييز وحجته أنَّ (ما) نكرة ، فيجب أن تؤول بنكرة مثلها وهي شيء ، والتقدير : نعم شيئاً إبداؤها ، وفي (نعم) ضمير الفاعل المقدر ، والمخصوص بالمدح : إبداؤها ، وليس الصدقات ؛ لأنَّ مدار التفضيل الإظهار والاخفاء فيها [١٢٧].

وقال مكي القيسي (ت٤٣٧هـ) : (وما) في موضع نصب على التفسير وفي نعم ضمير مرفوع بنعم وهو ضمير الصدقات . (هي) مبتدأ وما قبلها الخبر ، تقديره : ان تبدوا الصدقات فهي نعم شيئاً .))[١٢٨].

وأيد هذا الرأي الزمخشري [١٢٩].

ويبدو أنَّ الرأي الأول – الرفع – قد قال به علماء أسبق زمناً من علماء الرأي الآخر .

ب. إن (ما) لا محلَّ لها من الإعراب :-

ذكر الفراء أنَّ تركب (ما) مع أفعال المدح والذم فتكون شيئاً واحداً ركب تركيب (حبذا) ، قال : ((... فإذا جعلت (نعم) صلة لما بمنزلة قولك : كُلّما وإنَّما كانت بمنزلة : حبّذا ، فرفعت بها الأسماء ؛ ومن ذلك قول الله عز وجل : ((إن تبدوا الصدقات فنعما هي) رفعت (هي) بـ(نعما) ... فتصر (ما) مع (نعم) بمنزلة (ذا) من حبذا ...))[١٣٠] .

قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) عن رأي الفراء : ((... فظاهر هذين النقلين – ما نقل عن الفراء – أنَّها لا محلَّ لها ...))[١٣١].

ومنع أبو ذر الخشني أنَّ تكون (ما) نكرة تامة ، وأن تعرب تمييزاً ، قال أبو حيان : ((وقد اختلفوا في مسائل : إحداها : التمييز بما في باب نعم ، أجاز ذلك الفارسي فيكون نكرة تامة بمعنى شيء ، ومنع ذلك غيره منهم أبو ذر مصعب بن أبي بكر))[١٣٢].

ونسبه إلى أبي ذر وحده في كتاب آخر ، قال : ((أجاز الفارسي ان تكون ما تامة بمعنى شيء فتكون في موضع نصب على التمييز ومنع ذلك أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني ...))[١٣٣].

وقال السيوطي : ((وشملت النكرة كل نكرة ... ومنها (ما) في باب نعم ، وأجاز الفارسي أن تكون نكرة تامة بمعنى شيء وتنتصب تمييزاً ، وتبعه الزمخشري . ومنع ذلك قوم منهم أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني ...))[١٣٤].

والمتأمل في هذا العرض يلحظ الاتي :

١. يظهر أنَّ أباذر الخشني لم ينفرد بمنع (ما) أن تكون نكرة تامة ، وربما خصَّ بالذكر من دون غيره لشهرته بهذا المنع .
٢. يتضح أنَّ أباذر الخشني يرى أنَّ (ما) ليست نكرة ، بل هي معرفة بتقدير : نعم الشيء ، وهو بهذا الرأي يتابع سيبويه .
٣. انحصر الخلاف في إعراب (ما) بين الرفع والنصب ، وهذا يرجع إلى معناها ، فاذا كانت بمعنى المعرفة فهي في محلِّ رفع ، وإذا كانت بمعنى النكرة فهي في محلِّ نصب.

ويبدو أنَّ كلا الاعرابين راجح ، وله ما يؤيده من جهة المعنى .

٤. عود الضمير إذا تقدمه الموصول :

لا خلاف بين العلماء في أن يتقدم الضمير الحاضر (المتكلم أو المخاطب) ويخبر عنه بالاسم الموصول (الذي) أو بموصوف به ، ويعود عليه الضمير ، وفي هذه الحالة يحمل الضمير العائد على اللفظ مرة فيكون غائباً ، أو يحمل على لفظ الضمير المتقدم حملاً له على المعنى ؛ لأنَّ المخبر عنه والمخبر به شيء واحد[١٣٥].

أما إذا تقدّم الاسم الموصول على الضمير المنفصل ، فقد ذهب العلماء إلى أنَّه يحمل على اللفظ ، وعود الضمير يكون بصيغة الغائب ، وهذا الرأي نسب إلى الفراء : ((... فمذهب الفراء أنه يجب غيبة الضمير ...))[١٣٦].

وصرح المبرد بقبح هذا الوجه ؛ لأنَّه ليس في الجملة التي بعد الاسم الموصول ضمير عائد عليه ، ولا يمكن أن تحمل على المعنى ، قال : ((ولو قلت: الذي قمت أنا – لم يجز ، وهذا قبيح . وإنَّما امتنع أن تحمل على المعنى ؛ لأنَّه ليس في جملة (الذي) ما يرجع إليه .))[١٣٧].

وأجاز ابن السراج : أنا الذي قمت ، وأنت الذي قمت ، فكان الحمل على المعنى ، والجيد عنده : أنا الذي قام ، بعود الضمير الغائب [١٣٨] ، ولم يخرج في تعليله لهذا الوجه عما ذكره المبرد ، إذ قال : ((... لأنك لو قلت : الذي قمت أنا ، والذي قمت أنت ، لم يكن في صلة (الذي) شيء يرجع إليه ...))[١٣٩].

وذكر ابن عصفور (ت٦٦٩ هـ) أنَّ علّة المنع في حمله على المعنى ؛ لأنه يؤدي إلى الحمل قبل تمام المعنى ، قال : ((وإن لم يتقدم ضمير المتكلم ولا ضمير المخاطب لم يجز إلا الحمل على اللفظ ولا يجوز الحمل على المعنى ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الحمل على المعنى قبل كماله وذلك لا يجوز إلا عند الكسائي ويدعي أنَّ الأمر في ذلك سواء ...))[١٤٠].

أراد بقوله : ((... لم يجز الا الحمل على اللفظ ...)) بعود الضمير على (الذي) ، ولا يكون الا غائباً ؛ لأنَّ الاسم الظاهر يعاد عليه ضمير الغيبة، وعلّة قوله:(أو لا يجوز الحمل على المعنى...))،لأنَّ الضمير لا يعود على المتأخر لفظاً ورتبةً .

وذهب الرضي إلى أنَّ علّة الامتناع في : الذي ضربتُ ؛ أنَّه لا فائدة في الخبر ؛ لأنَّ المخاطَب يعلم أنَّ الضارب هو المتكلم ، فيكون الإخبار بالضمير (أنا) لا فائدة فيه [١٤١].

وأجاز الكسائي وأبو ذر الخشني عود الضمير مطابقاً للضمير المتصل من جهة التكلم ، والخطاب حملاً لهذه الحالة على حالة تقدم الضمير ، قال أبو حيان : ((... ومذهب الكسائي أنّه يجوز أن يطابق الضمير كحاله لو تأخر ، فأجاز أن يقول: الذي قمت أنا ، والذي قمت أنت ، وتبعه في جواز ذلك من أصحابنا الاستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني.))[١٤٢].

ونسب المرادي هذا الرأي إلى أبي ذر الخشني وحده ، قال : ((وأجاز أبو ذر الخشني جعله مطابقاً للخبر في الخطاب والتكلّم ، فتقول في الإخبار عن التاء في (ضربت) : الذي ضربت أنت ، وعن التاء في (ضربت) : الذي ضربت أنا...))[١٤٣].

وقال السيوطي : ((وجوز الكسائي عوده مطابقاً للمتكلم والمخاطب كما لو تقدم ، ووافقه أبو ذر الخشني ...))[١٤٤].

ونسب البغدادي هذا الرأي إلى أبي ذر الخشني وحده ، قال : ((وقد جوز أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني ، حكاه عنه أبو حيان في الارتشاف...))[١٤٥].

وردَّ على الرضي وأبي حيان في عدم إجازتهما هذا الوجه ، لأنه رأي إمام الكوفة ، قال : ((وإذا وقفت على هذا علمت أنَّ ما رده الشارح المحقق وأبو حيان ليس بوجه لأنّه قول لإمام الكوفيين وغيره ...))[١٤٦].

والمتأمل في رأي الكسائي وأبي ذر الخشني ، يلحظ أنهما خصا هذا التقديم بتقديم الاسم الموصول على الضمير ، وليس إذا قصد تشبيه المخبر عنه بالمخبر به؛ لأنَّ عود الضمير بصيغة الغائب يشمل الحالتين ، وأنّهما حملاه على المعنى .

وهذا الوجه ورد في الاستعمال ، قال الشاعر [١٤٧]

كَيفَ يخفَى عنكَ ما حلَّ بنَا أَنَا أَنْتَ القَاتِلي أَنْتَ : أَنَا

والتقدير : الذي قتلته أنا ، وحقّ العائد أن يكون ضميراً غائباً .

الخاتمة

خلص البحث إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها بالآتي :-

١. ثبت من خلال البحث أن أباذر الخشني قد شرح كتاب سيبويه ، وهذا قد يزيل الخلط والاضطراب بينه وبين والده .
٢. انفرد أبو ذر بجملة من الاراء النحوية ، نحو رأيه في : لات ، والتنازع ، وخبر (طفق) اسم مفرد .
٣. الناظر في آراء أبي ذر التي تابع فيها غيره ، يلحظ أنه تابع فيها علماء كبار من أمثال : الكسائي ، والسيرافي .
٤. منع أبو ذر آراء لعلماء كبار نحو : منعه لرأي أبي علي الفارسي في أن تكون (ما) نكرة تامة بمعنى (شيء).
٥. لم يكن أبو ذر نحوياً مقلداً – فيما يبدو – بل كان نحوياً ذا رأي مستقل ، وشخصية واضحة ، فلم يتردد في الانفراد ، ومخالفة العلماء الأوائل .

الهوامش

١- ينظر : تاريخ الاسلام : ٦٣٣/١٢ ، والعبر : ١٣٨/٣ ، وبغية الوعاة : ٢٩٠/٢ ، وشذرات الذهب : ٨٣/٥.
٢- خزانة الأدب : ٧٧/٦.
٣- ينظر : تاريخ الاسلام : ٦٣٣/١٢.
٤- الاعلام : ٢٤٩/٧.
٥- القاموس المحيط : ٢١٩/٤ (خشن) ، وينظر : تاج العروس : ٥٢٨/٢ (ركب).
٦- خزانة الادب : ٧٧/٦ ، وينظر الاعلام : ٢٤٩/٧ هامش (٣) .
٧- العبر : ١٣٨/٣.
٨- تاريخ الاسلام : ٦٣٣/١٢.
٩- معجم الأدباء : ٥٤/١٩.
١٠- ينظر : بغية الوعاة : ٢٠٢/١.
١١- ينظر : وفيات الأعيان : ٦٢/١.
١٢- خزانة الادب : ٧٧/٦.
١٣- ينظر : وفيات الاعيان : ٢٤٠/٢.
١٤- خزانة الادب : ٧٧/٦.
١٥- بغية الوعاة : ٢٩/١.
١٦- خزانة الادب : ٧٧/٦.
١٧- ينظر: الاملاء المختصر في شرح غريب السير : ١ / ١٦-١٧ .
١٨- نفسه : ١ / ١٧ .
١٩- تاريخ الاسلام : ٦٣٣/١٢.
٢٠- ينظر : بغية الوعاة : ٢٧٣/١.
٢١- نفسه : ٢٧٣/١.
٢٢- تاج العروس : ٥٢٨/٢ (ركب) .
٢٣- نفسه : ٥٢٨/٢ (ركب) .
٢٤- ينظر : إرتشاف الضرب : ١٠٢٣/٢ .
٢٥- ينظر : رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح : (مقدمة المحقق) :٧.
٢٦- تاريخ الاسلام : ٦٣٣/١٢.
٢٧- العبر : ١٣٨/٣ ، وينظر : شذرات الذهب : ٨٣/٥.
٢٨- بغية الوعاة : ٢٩٠/٢.
٢٩- خزانة الادب : ٧٧/٦.
٣٠- الاعلام : ٢٤٩/٧.
٣١- ينظر : تاريخ الاسلام : ٦٣٣/٢ ، وشذرات الذهب : ٨٣/٥.

٣٢- تاريخ الاسلام : ٦٣٣/١٢.
٣٣- القاموس المحيط : ٢١٩/٤ (خشن) .
٣٤- بغية الوعاة : ٢٠٢/١ ، والصواب ((شرح كتاب سيبويه وأقرأه ببلده)) .
٣٥- ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة : ٣١١/١.
٣٦- ينظر : تاريخ الاسلام : ٦٣٣/١٢ ، والاعلام : ٢٤٩/٧.
٣٧- ينظر : نفسهما .
٣٨- ينظر : تاريخ الاسلام : ٦٣٣/١٢ ، والعبر : ١٣٨/٣.
٣٩- شذرات الذهب : ٨٣/٥.
٤٠- ينظر : معجم المطبوعات : ٣١١/١، والاعلام : ٢٤٩/٧.
٤١- العين : ٣٦٩/٨ (لات).
٤٢- معاني القرآن (الفراء) : ٣٩٨/٢.
٤٣- ص : ٣.
٤٤- مجاز القرآن : ١٧٦/٢.
٤٥- ينظر : المذكر والمؤنث (ابن الانباري) :٢١٢/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٦٢٣/٢ ، والايضاح في شرح المفصل : ٣٩٩/١.
٤٦- ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢٦٨/١-٢٦٩.
٤٧- ينظر : الكشاف : ٦٨/٤.
٤٨- ينظر : شرح اللمع (الباقولي) : ٣٦٤/١.
٤٩- ينظر : مجمع البيان : ٣٧٧/٨.
٥٠- الحجرات : ١٤.
٥١- مغني اللبيب : ٣٣٤/١ ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح :٢٦٩/١.
٥٢- ينظر : معجم القراءات القرآنية : ٤٦٦/٤.
٥٣- ينظر : الجنى الداني : ٤٨٥ ، وشرح التصريح : ٢٦٩/١ ، وهمع الهوامع : ١٢١/١-١٢٢.
٥٤- ينظر : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : ١٢٧/١-١٢٨.
٥٥- ينظر : إرتشاف الضرب : ٢١٤٢/٤.
٥٦- ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) :٢٠٥/١.
٥٧- كتاب سيبويه : ٧٩/١.
٥٨- ينظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :٣٦٨/١.
٥٩- البسيط في شرح الكافية : ٢٨٧/١.
٦٠- ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (يعقوب بن أحمد) :٣٩٥.
٦١- شرح التسهيل (ابن مالك):١٠٣/٢-١٠٤،وينظر:أوضح المسالك: ١٧٧/٢ ، والبيت في ديوان علقمة : ٣٨.
٦٢- شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٠٥/١ ، وينظر : مصباح الراغب (شرح كافية ابن الحاجب) : ٩٩/١.
٦٣- ينظر : البسيط في شرح الكافية : ٢٨٨/١.

٦٤- ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٠٦/١ ، ومصباح الراغب : ١٠٠/١.
٦٥- ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (يعقوب بن أحمد) : ٣٩٥.
٦٦- شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٠٦/١.
٦٧- نفسه : ٢٠٦/١.
٦٨- إرتشاف الضرب : ٢١٤٤/٤.
٦٩- شرح التسهيل (ابن مالك) : ١٠٣/٢ ، وينظر : شرح اللمحة البدرية : ٩٣/٢.
٧٠- منهج السالك الى ألفية ابن مالك : ٢٠٤/١.
٧١- إرتشاف الضرب : ٢١٤٤/٤.
٧٢- منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك : ١٣٢.
٧٣- شرح ألفية ابن مالك (المرادي) : ٣٠٧/١.
٧٤- ينظر : الانصاف : ٨٧/١ ، مسألة (١٣) .
٧٥- ديوان امرئ القيس : ٣٩.
٧٦- كتاب سيبويه : ٧٩/١.
٧٧- ينظر : تحصيل عين الذهب : ٩٧.
٧٨- المقتضب: ٧٦/٤.
٧٩- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٣٧٠/١.
٨٠- ينظر : مغني اللبيب : ٣٥٨/١.
٨١- ينظر : البسيط في شرح الكافية : ٢٩٧/١ ، وشرح كافية ابن الحاجب (يعقوب بن أحمد : ٤٠٠-٤٠١.
٨٢- ينظر : الانصاف : ٨٤/١-٨٥ ، مسألة (١٣) هامش الصفحة ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٢٥٦-٢٥٨.
٨٣- الايضاح العضدي: ٦٧، وينظر: البسيط في شرح الكافية : ٢٩٨/١.
٨٤- ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢١٢/١-٢١٣.
٨٥- ارتشاف الضرب : ٢١٥٢/٤ .
٨٦- الانصاف : ٦٦٩/٢ ، مسألة (٩٥).
٨٧- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : ٢٤.
٨٨- ينظر : شرح الألفية (المرادي) :١٣١/١.
٨٩- ينظر : نفسه : ١٣١/١ ، وائتلاف النصرة : ٦١.
٩٠- ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٧٩٦/٢.
٩١- ينظر : الانصاف : ٦٦٩/٢ ، وشرح التسهيل (المرادي):٢٢٤.
٩٢- شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : ٤٧٣/٢.
٩٣- شرح المفصل (ابن يعيش) : ٨٣/٣.
٩٤- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٢٢٧/٤.
٩٥- نفسه : ١٤٣/٤.
٩٦- همع الهوامع : ٢٥٩/١ ، وينظر : أبو حيان النحوي : ٤٦٢ .

٩٧- شرح المفصل (ابن يعيش) : ٨٤/٣ ، وينظر : شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : ٤٧٤/٢.
٩٨- تمهيد القواعد : ٧٩٧/٢.
٩٩- كتاب سيبويه : ٤١٣/٣.
١٠٠- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :٢٩٠/٥ ، والبيت في خزانة الادب : ١٢٩/١-١٣١ ، وروايته : في كلت رجليها سلامى زائدة – كلتاهما قد قرنت بواحده .
١٠١- ينظر : الإنصاف: ٤٣٩/٢ مسألة (٦٢) ، وشرح الجمل (لابن عصفور) : ٢٧٩/١-٢٨٠ ، وخزانة الادب : ١٣٠/١.
١٠٢- ينظر : المقتضب: ٢٤١/٣.
١٠٣- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٢٩٠/٥.
١٠٤- المقتصد في شرح الايضاح : ١٠٥/١.
١٠٥- ينظر : معجم القراءات القرآنية : ٥٤/٣ ، إمالة ألف (كلا) وهي قراءة حمزة والكسائي ، وخلف .
١٠٦- ينظر : الانصاف : ٤٤٨/٢-٤٤٩.
١٠٧- ارتشاف الضرب: ٥٥٨/٢.
١٠٨- كتاب سيبويه : ١٥٨/٣.
١٠٩- نفسه : ١٥٨/٣.
١١٠- ص : ٣٣.
١١١- ينظر : معاني القرآن (الاخفش) : ٤٩٣/٢ ، ومعاني القرآن (الفراء) : ٤٠٥/٢.
١١٢- المقتضب: ٩٦/٣.
١١٣- تهذيب اللغة : ٢٨٦/١٧ (طفق) ، وينظر : التفسير البسيط : ٢٠٣/١٩.
١١٤- النكت في القرآن الكريم : ٤٢٦.
١١٥- همع الهوامع : ١٤٣/٢.
١١٦- نفسه : ١٤١/٢.
١١٧- خزانة الادب : ٣١٦/٩.
١١٨- الدرر اللوامع : ١٥٠/٢.
١١٩- خزانة الادب : ٣٧٤/٨.
١٢٠- شرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم) : ٥٩.
١٢١- ينظر : كتاب سيبويه : ١٥٥/٣-١٥٦.
١٢٢- أراد قوله تعالى : ((بئسما اشْتَرَوْا به أَنفُسَهُمْ) ، البقرة : ٩٠.
١٢٣- معاني القرآن (الكسائي) : ٧٥ ، وينظر : إعراب القران (النحاس) : ١٣٣/١.
١٢٤- ينظر : معاني القرآن (الاخفش) : ١٤٤/١ ، والدر المصون : ٢٩٩/١.
١٢٥- معاني القرآن واعرابه : ٣٠١/١ ، وينظر : التفسير البسيط : ١٤٥/٣.
١٢٦- البقرة : ٢٧١.
١٢٧- ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٣٩٩/٢ ، والبغداديات : ٢٥٩.

١٢٨- مشكل إعراب القرآن : ١٤١/١.
١٢٩- ينظر : الكشاف : ٣١١/١.
١٣٠- معاني القرآن (الفراء) : ٥٧/١-٥٨.
١٣١- الدر المصون : ٢٩٩/١.
١٣٢- إرتشاف الضرب : ١٦٢٨/٤ .
١٣٣- منهج السالك : ٢٢٠.
١٣٤- همع الهوامع : ٦٣/٤-٦٥.
١٣٥- ينظر : الحمل على المعنى في العربية : ١٢٢-١٢٣.
١٣٦- إرتشاف الضرب : ١٠٢٣/٢ ، وينظر : شرح التسهيل (المرادي) : ٢٠٦.
١٣٧- المقتضب: ١٣٢/٤.
١٣٨- ينظر : الأصول في النحو : ٣١٢/٢.
١٣٩- نفسه : ٣١٢/٢.
١٤٠- شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) : ٥١٩/٢-٥٢٠.
١٤١- ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣١/٣ ، والحمل على المعنى :١٢٧.
١٤٢- إرتشاف الضرب : ١٠٢٣/٢ ، وينظر : تمهيد القواعد : ٧١٧/٢.
١٤٣- شرح الألفية (المرادي) : ١٩٦/٢ ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٤٣٦/٢.
١٤٤- همع الهوامع : ٢٩٩/١.
١٤٥- خزانة الادب : ٧٣/٦.
١٤٦- نفسه : ٧٤/٦.
١٤٧- البيت في : شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٨/٣ ، وخزانة الادب : ٧٢/٦ ، قال البغدادي عنه : ((وهذا بعضُ بيتٍ وضعه بعض النحاة للتعليم)).

ثبت المصادر

- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت٨٠٢ه) ، تحقيق : د. طارق الجنابي ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت- لبنان ، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م .
- الاملاء المختصر في شرح غريب السير ، ابو ذر مصعب بن ابي بكر الخشني ، تحقيق : د . عبدالكريم خليفة ، ط١ ، دار البشير ، الاردن – عمان ، ١٩٩٠ .
- أبو حيان حيان النحوي ، د. خديجة الحديثي ، ط١ ، دار التضامن ، بغداد ، ١٣٨٥ه-١٩٦٦م.
- إرتشاف الضرب من لسان العرب ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان (ت٧٤٥ه) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، ط١ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.
- الأصول في النحو ، محمد بن سهل السراج (ت٣١٦ه) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط٢، مؤسسة الرسالة : بيروت ، ١٤٠٧ه-١٩٨٧م.

- إعراب القران (ابن النحاس) ، أحمد بن محمد (ابن النحاس) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، ط٢ ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي ، ط١٧ ، دار العلم للملايين ، لبنان – بيروت ، ٢٠٠٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد الانباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م .
- الإيضاح العضدي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، ط١، مطبعة التأليف ، مصر ، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- الايضاح في شرح المفصل ، عثمان بن عمر النحوي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢م.
- البسيط في شرح الكافية ، الحسن بن محمد بن شرف شاه (ركن الدين) (ت٧١٥هـ) ، تحقيق : د. حازم سليمان الحلي ، ط١ ، مطبعة ستارة ، قم ، ١٤٢٧ هـ.
- البغداديات ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، ج٢ : تحقيق : علي هلالي ، ط٢ ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ٢٠٠٤م.
- تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط١، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، الدار اللبنانية ، لبنان – بيروت ، ١٤٣٣هـ-٢٠١١م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب ، يوسف بن سليمان بن عيسى (الأعلم الشنتمري) (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢م.
- التفسير البسيط ، علي بن أحمد الواحدي (ت٤٦٨هـ) ، ج٣: تحقيق : د. محمد بن عبد العزيز الخضيري ، ج١٩ : تحقيق : د. محمد بن عبد الله الطيار ، ود. علي بن عمر السحيباني ، ط١ ، دار العماد للدراسات والبحوث القرآنية ، دمشق ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد (ناظر الجيش) (ت٧٧٨هـ) : تحقيق : أ.د. علي محمد فاخر ، وأ.د. جابر محمد البراجة ، وأ.د. ابراهيم جمعة ، وأ.د. جابر السيد مبارك ، وأ.د. علي السنوسي محمد ، وأ.د. محمد راغب نزَّال ، ط١، دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد الازهري (ت٣٧٠هـ) ، ج١٧ : تحقيق : د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، القاهرة ، ١٣٩٢-١٣٩٣هـ-١٩٧٢-١٩٧٣م.

- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق :د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الحجة للقراء السبعة ، الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، ط٢ ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- الحمل على المعنى في العربية ، د. علي عبد الله حسين العنبكي ، ط١ ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية (الوقف السني) ، العراق – بغداد ، ١٤٣٣-٢٠١٢م.
- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، شهاب الدين بن يوسف بن محمد (السمين الحلبي) (ت٧٥٦هـ) ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ود. جاد مخلوف جاد ، ود. زكريا عبد المجيد النوتي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤١٤ هـ-١٩٩٤م.
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣ ، دار المعارف، مصر .
- ديوان علقمة الفحل شرح الاعلم الشنتمري ، تحقيق لطفي الصقال ، ودرية الخطيب ، ط١ ، مطبعة الأصيل ، حلب ، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح ، سليمان بن محمد بن عبد الله (ابن الطراوة) (ت٥٢٨هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، ط١ ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم) ، محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) ، تصحيح : محمد بن سليم اللبابيدي ، المكتبة العثمانية ، بيروت ، ١٣١٢هـ.
- شرح ألفية ابن مالك (المرادي) ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ط١، مكتبة المعارف ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل (ابن مالك) ، محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح التسهيل (المرادي) ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : محمد عبد النبي محمد أحمد ، ط١ ، مكتبة الايمان ومكتبة جزيرة الورد ، مصر ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الازهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط٢، دار الكتب العلمية ، لبنان –بيروت ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- شرح الجمل (ابن عصفور) ، علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، ط١ ، عالم الكتب ، لبنان – بيروت ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

- شرح كافية ابن الحاجب (الرضي) ، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، تصحيح : يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، طهران .
- شرح كافية ابن الحاجب (يعقوب) ، يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ت٨٤٥هـ) ، تحقيق : د. سعد محمد عبد الرازق ، مكتبة الايمان ، مصر – المنصورة .
- شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ، الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : د. هادي نهر ، مطبعة جامعة بغداد ، العراق ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- شرح اللمع (الباقولي) ، علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ) تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة ، إدارة الثقافة والنشر في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- شرح المفصل (ابن يعيش) ، يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣ هـ) ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد ، واسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية، مصر.
- العبر في خبر من غبر ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول ، ط ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت .
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، ود.ابراهيم السامرائي ، ط١ ، دار الهجرة ، إيران ، ١٤٠٥هـ.
- القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٧١٨هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٧٩م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تصحيح : محمد عبد السلام شاهين، ط٣ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- مجاز القرآن ، معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ) ، تحقيق : د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- مجمع البيان لعلوم القرآن ، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ) ، مؤسسة الهدى ، إيران –طهران ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- المذكر والمؤنث (ابن الانباري) ، محمد بن القاسم الانباري (ت٣٢٨هـ) ، تحقيق : د. طارق الجنابي ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، لبنان – بيروت ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
- مصباح الراغب (شرح كافية ابن الحاجب) ، محمد عز الدين (ت٩٧٣هـ) ، تحقيق :عبد الله حمود الشمام ، ط١ ، مكتبة التراث الاسلامي ، الجمهورية اليمنية ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- معاني القران (الأخفش) ، سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ) ، تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، ط١ ، مطبعة المدني ، مصر ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- معاني القرآن (الفراء)، يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق : ج١ : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار . ج٢: محمد علي النجار ، ج٣: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط٣ ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- معاني القران (الكسائي) ، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) ، تحقيق : د. عيسى شحاته عيسى ، دار قباء ، القاهرة ، ١٩٩٨م.
- معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السِّري (ت٣١١هـ) ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٤م.
- معجم الأدباء ، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت٦٢٦هـ) ، ط٣ ، دار الفكر ، لبنان – بيروت ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ، إعداد : د. أحمد مختار عمر ، ود. عبد العال سالم مكرم ، ط٣ ، عالم الكتب ، مصر ، ١٩٩٧م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة ، جمع وترتيب : يوسف إليان سركيس ، مطبعة سركيس ، مصر ، ١٣٤٦هـ-١٩٢٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط١ ، مؤسسة الصادق ، طهران ، ١٣٧٨هـ.
- المقتصد في شرح الايضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٢م.
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الاهرام التجارية ، مصر ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- منهج السالك الى ألفية ابن مالك ، علي بن محمد الاشموني (ت٩٢٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، لبنان-بيروت ، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان ، تحقيق : سدني كلازر ، المطبعة الامريكية – نيو هافن ، ١٩٤٧م.
- النكت في القرآن الكريم في معاني القرآن الكريم وإعرابه ، علي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) ، تحقيق : د. عبد الله عبد القادر الطويل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أحمد بن محمد بن أبي بكر خلّكان (ت٦٨١هـ) ، تحقيق : د. إحسان عباس ، ط٤ ، دار صادر ، لبنان – بيروت ، ٢٠٠٥م.

Abstract

This research deals with the Most famous flag in Andalusian Grammar who is Abu DharKhushani which died in 604.

I deals in this research with his life , included his name , his metonymy , his Elderly , his students , his thriller and his death .

And I deals with his grammar performance in verbs , word structure , significance news tapah and acts of prais and slander .

تاريخ استلام البحث :-٢٠١٥/٤/٢٤
تاريخ قبول النشر :- ٢٠١٥/٨/٣